

الحرف 29



Waha2waha@hotmail.com

Twitter: Thaar299

ذعار الرشدي

بعض تصريحات أعضاء مجلس الأمة أمس وتعليقا على الحكم الصادر في قضية النائب د.عبيد الوسمي، ففرت قفزا للنيل من القضاء، وهو مما لا يجوز، أولا لأننا أمام حكم أول درجة ولا يزال أمامنا «استئناف» و«تمييز»، واعتقد ان النواب يعون هذا جيدا، كما ان أمام النواب الأفضل ان يطرحوا ويصفتهم مشرعين قانون استقلالية القضاء ومخاصمتهم، فالحكم ليس نهائيا ولا باتا والحلول الأخرى مازالت متاحة ومفتوحة للجميع، خاصة أعضاء مجلس الأمة الذين كنا نتمنى ان يربأ كل منهم بنفسه عن التشكيك تلميحاً أو تصريحاً، والقضاة لا يصدرن أحكامهم من باب الأهواء بل من باب أوراق تحوي أدلة وبراهين وقرائن، ولا يحكمون وفق الرغبة او العاطفة، وأنا أعلم أن أغلب الزملاء المحامين الذين علقوا على الحكم يعلمون هذا جيدا.

إلا القضاء.. يا نواب الأمة

الكل يعرف ان القضية يومها ليست مجرد قضية «رصيف» بل قضية اعتداء على مواطنين على يد القوات الخاصة، الكل يعرف هذا جيدا، والكل يعيه، والجميع شاهد ذلك ولاتزال المقاطع على «اليوتيوب» وعدد من شاهد بعض المقاطع بلغ المليون، والحكم الصادر وإن كان يناقض الرؤية إلا انه يبدو انه - وكما رأيت المحكمة - يستقيم مع واقع الأوراق والدفع المقدمة، ولكن، وكما قلت القضية لاتزال في حكم الدرجة الأولى، ولاتزال أمامنا درجتا تقاض.

ليس من الإنصاف «التفاضي» عنهما، كنت أتمنى ممن استعجل إصدار التصريح ضد الحكم من النواب ان يستبدل تصريحه بالقول: «هذا حكم درجة أولى ولا يزال أمامنا متسع».

القضاء ملاذنا نعم، ونثق به ثقة عمياء، وفق ما هو متاح لنا قانونيا ودستوريا، وعلى أعضاء مجلس

محلل سر



Atach_hoti@hotmail.com

د.نرمين الحوطي

غرفة (10)

يا وزير الصحة

قد تتشابه الغرف عما سوف أسرده لكم اليوم من كلمات نصف بها استياء كل مراجع يقوم بمراجعة وزارة الصحة أو أحد مبانيها سواء اكانت مراجعة للعلاج أو للمعاملات فكلتاها سواء في تلك الوزارة من حيث أداء الموظفين فيها وهذا لا يعني أنه لا يوجد بها من يراعي الله في عمله ولكن النسبة التي تغلب على الشكل الظاهري لتلك الوزارة للأسف المظهر غير الحضاري وهذا ليس اقتراء ولكنه الحقيقة، بالأسس القريب تحدثنا عن الأجهزة وكثرة أعطالها ولا يوجد لها البديل، والكثير من الأقسام التي دأبت على الرصد اليومي لتلك الوزارة ولكن للأسف الشديد لا شيء يتغير بها إلا منشآت جديدة دون أن يسكنها أحد وهذا ليس بموضوعنا اليوم، ولكن كلماتنا اليوم تخص غرفة رقم (10) والتي تحل في مبنى المجلس الطبي العام. في البداية تلك الغرفة من يعمل بها يعد مثلا يشوه صورة المرأة العاملة ومن ثم أيضا هي صورة للموظف الذي لا يراعي الله في عمله، الموضوع كان في صبيحة يوم الاثنين عندما ذهبت لعمل إجازة لأختي واعتمادها من المجلس، علما بأنني داومت يومين في المجلس الطبي قبلهما لاستخراج الملف، المهم انهينا المعاملة ولم يبق إلا الطباعة وإذا بالمسؤول يوجهني للذهاب إلى غرفة (10) فذهبت وإذا بفتاة تقول لي انهبي غرفة (25) فتوجهت إليها مسرعة لأنني أريد أن أنهي المعاملة وأنهب إلى عملي، ولكن عندما ذهبت إلى غرفة (25) وجدت من يستلم على الشابك يقول لي «راجعينا باجر» وهنا قمت بشرح مأساتي له وكيف أنني داومت عندهم ثلاثة أيام لتخليص كتاب الاجازة فإذا به يوجهني إلى المدير وقام المدير مشكورا بإعطائي ورقة صغيرة لغرفة (10) للطباعة فرجعت إلى نفس السيدة وقامت بأخذ الورقة ولم يكن يوجد عمل لدى الفتيات في داخل الغرفة ولكن كان يوجد عمل أعظم من تخليص ورق المراجعين وهو «الريوق طال عمركم» انتظرنا إلى أن انهوا فطورهن وبعد نصف ساعة قمت بالسؤال عن معاملتي وبدأ المراجعون في التزايد على تلك الغرفة وإذا بها تسأل صديقتها هل انتهت المعاملة بالطبع لا، لأن السيدة الفاضلة بعدما انتهت من الفطور قامت بالانشغال «بلاك بييري» طبعاً لازم تصيح على صديقاتها والمراجعون بالطفاق ينتظرون»، المهم بعد ساعة كاملة من الانتظار ليس أنا فقط بل كان الكثير ينتظر فرج الله عليهم مع العلم بأن جميع الكتب تحتوي فقط على نموذج واحد يتكون من أربع سطور بمعنى أن الكتاب لا يتجاوز الخمس دقائق ولكن ضمير العاملين في محلل سر وهذا لا يقتصر فقط على غرفة (10) لأنها صورة من الكثير من الغرف سواء في الصحة أو غيرها لا يوجد ضمير الموظف واحترام الوقت والعمل «بس مو مهمهم غير الزيارات قالحا بوسليمان» شعوب».

كلمة وما تنرد: مادة 26 من دستور الكويت: الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة.



عبدالله الفايض

دلوصاحي



almesfer@hotmail.com

عبدالله المسفر العدواني

الألقاب لا تشتري ولا تباع ولو بملايين الدنانير.. خاصة تلك الألقاب التي تتعلق بالعهدة والشرف.. والمواقف هي التي تجعل الناس يحكمون على الشخص ومن ثم يلقبونه سواء بالألقاب شعبية إيجابية أو ألقاب أيضا شعبية ولكنها سلبية. وفي سنواتنا الأخيرة ظهرت عدة الألقاب ومسميات نذكر منها القبيضة.. والجاهل.. وغيرهما من المسميات للفاسدين وحتى المؤسسات لم تسلم من ان يلقبها الناس بما يتناسب وتوجهاتها كمؤسسات الإعلام الفاسد التي يعرفها الجميع.. وكما المسميات والألقاب السلبية هناك ألقاب لرجال كانوا مع الشعب قلبا وقلبا فاستحقوا أن يجلبهم الشعب ويلقبهم بما يستحقون مثل لقب «ضمير الأمة» و«لقب «الفارس» و«لقب «العرب» وغيرها.

المضحك والبثير للسخرية أن الفاسدين ومن على شاكلتهم من القبيضة الجدد كالجاهل والأقرع.. يحاولون تبديل

الحقائق ومنح الألقاب وكان لديهم صكوك المحبة من الشعب يمنحونها كيفما شاءوا.. ولبن شاءوا.. فكان الاختراع الأخير بمحاولة تلعيب أحد النواب بضمير الأمة في محاولة سرقة اللقب من مستحقه ومنحه لمن لا يستحقه وكان الشعب ناظم لا يعرف من يستحق الثناء والإشادة ومن يستحق النقد اللاذع والحاسية على أفعاله ومواقفه المخزية.

وهنا نريد أن نقول لمن يحاول ألا يسمى الأشخاص بمسمياتهم أو ألقابهم: هناك فرق شاسع بين ضمير الأمة الحقيقي وضمير الأمة المزيف والذي لا يستحق سوى أن يكون ضمير الخمة.

فرق شاسع بين ضمير الأمة الذي يدافع عن المال العام ويتعرض للإغراء ويرفضها.. وبين ضمير الخمة الذي يطبل لسراق المال العام ويفرح بالتوزيع ويستमित في الدفاع عن القبيضة.

فرق شاسع بين ضمير الأمة الذي اغرورقت عيناه حزنا وألما على من مات على يد ظالمين فاسدين وضمير الخمة الذي يريد استخدام آلات القمع ومحاكمة من يسعون لنيل الحرية والمطالبة بالديموقراطية.

فرق شاسع بين من يريد المزيد من الحريات في الدستور.. ومن يريد أن يهدم الدستور وأن تعود للوراء في زمن يستخدم فيه زوار الفقر والهراوات لقمع الشباب.. وهو الفرق ذاته بين من هو غير على مصلحة شعبيه وبلده ويفضلها على نفسه وأهله ومن يسعى لنيل رضا المتنفذين لمكاسب شخصية أتية زائفة وزائلة.

لقبوا أنفسكم ومن على شاكلتكم كيفما شئتم.. فالألقاب لا تشتري والشعب هو الذي يقول في السر وفي العلن من هو ضمير الأمة الحق ومن هو ضمير الخمة المستحق.. فالفرق شاسع بينهما.

صدي الأحداث



almutairidel@hotmail.com

عادل عبدالله المطيري

الملعب السياسي الكويتي

أصبح الملعب السياسي في الكويت مزدحما باللاعبين، ومن أهم الفرق أو الفرقاء السياسيين الموجودين: فريق الحكومة وحلفائها، وفريق الأغلبية البرلمانية ومريديها، وعادة ما يسعى كل منهم لتحقيق الصدارة على حساب الآخر، وتكون المناقشات بينهم كمنابر إلى «الكلاسكو» حاسمة وجماهيرية وتمتد تأثيراتها إلى خارج الملعب!

أما في الفترة الأخيرة ومع بعض الاستثناءات البسيطة (استجواب الشمالي والرجيب) فقد كان فريق الأغلبية يحاول جاهدا المحافظة على علاقات طيبة مع فريق الحكومة ومدربه الجديد، وبدوره أيضا فريق الحكومة يبادل الخصم نفس المشاعر الطيبة، ولذلك بدأنا نلاحظ أن لاعبي الحكومة الأساسيين يعتمدون فتح المرمى لهجمي الخصم لتحقيق بعض الأهداف الجميلة!

مشاهدات جديدة فيها الكثير من «الروح الرياضية» كانت مفقودة بالسابق.

أما الجمهور السياسي فيبدو انه في حيرة من أمره، فلم يعتد على الأجواء الجديدة الحالية من «الأكشن» السياسي..!

ومن تأثيرات التقارب الحكومي - البرلماني على الجمهور، انه لم يعد يميز بين ألوان الفريقين المتبارين، حيث بدأت له متقاربة جدا، فلم يعد يفرق بين من يلعب مع الحكومة ومن يلعب عليها، ومن يمثل فريق البرلمان ومن يمثل الحكومة، لذلك بدأ الجمهور يشجع كل الهجمات الرائعة من كلا الفريقين، فتجدته تارة يصفق لوزير وتارة أخرى لثائب..!

وبالإضافة إلى الفريقين الكبيرين، توجد بعض الفرق السياسية الصغيرة في هذا الدوري السياسي - مثل فريق الأقلية الذي نزل للتو إلى الدرجة الثانية هذا الموسم لصالح الأغلبية الحالية - وهذا الفريق الثالث يلعب فيه بعض السياسيين من بقايا فريق الحكومة السابق، سواء في البرلمان أو في الظل خارج الدوري الرسمي، ويمتاز هذا الفريق باللعب الخشن وعلاقته الحميمة بحكام المباريات.

في النهاية نحن كجماهير سنشجع اللعيب السياسي النظيف والملتزم بالقانون والأخلاق، لأننا مع تحقيق الأهداف لمصلحة الكويت والكويتيين، سواء جاءت من فريق الحكومة أو البرلمان.

إشراقة



moamenalmasri@hotmail.com

مؤمن المصري

يدور حديث في هذه الأيام مفاده أن المجلس العسكري وافق على الثورة في بداياتها كنوع من التخفي وراء الانقلاب العسكري الذي كان يخطله للإطاحة بمبارك ونجده نظرا لرفض العسكريين لتوريث الحكم لجمال مبارك لأنهم واثقون من عدم كفايته ورعونه وأنه لا يصلح لإدارة دفة البلاد.

ولو سلمنا جدا بصحة هذا الكلام فلا بد أن نسلم أيضا بأن الثورة قد قامت وأن الشعب المصري قد نفخ عن نفسه غبار الكسل واللامبالاة والصبر على الفقر والذل والمهانة وأنه قد أفاق بعد أن إصابته غيبوبة طويلة أراد الله لها أن تزول.

إذا كان البعض يروج لهذه الفكرة على أنها الحل الأمثل للخروج من مأزق المنافسة على رئاسة الجمهورية والتي وضعت مصر والمصريين في مأزق كبير بأن حصرت المنافسة بين مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي ومرشح الفلول أحمد شفيق، فهي ليست حلا.

فالمجلس العسكري لا يختلف كثيرا عن مبارك وعصابته لأنهم أيضا شركاء فيما وقع من مأس في مصر على مدى عام ونصف العام هي عمر المرحلة الانتقالية التي يمسك فيها المجلس العسكري بكل الخيوط.

إذا كان المجلس العسكري يروج لهذه الفكرة فلا بد أن ينسأها أو يتناساها لأن الثورة قابضة في ميدان التحرير وإن لم يكن الثوار متوجدين في الميدان.. إن ثورة 25 يناير

لم ينطفئ وميضها ولم تنسحب من الميدان وإنما تنتظر ما ستسفر عنه الأيام القادمة من أحكام المحكمة الدستورية ونتائج الانتخابات الرئاسية وعندها يكون لكل حادث حديث.

لا بد من أن يدرك المجلس العسكري أن ثورة 25 يناير ليست مجرد نواة لانقلاب عسكري يسلم حكم مصر مرة أخرى للعسكريين وإنما هي ثورة على أوضاع الفساد التي عمت مصر على مدى ستين عاما.

لا بد أن نعترف بأن هذه الثورة العظيمة التي خرجت بشعار «سلمية.. سلمية» كانت ومازالت سلمية لأن المصريين لا يحبون سفك الدماء وليست لديهم رغبة في الانتقام ممن ظلمهم بدليل أن هناك فئات من الشعب المصري مازالوا يطالبون بحق ندماء من ظلموهم ونهبوهم وقتلوا أبناءهم وسفهاوا أحلامهم وأحلام أبنائهم وأحفادهم.

لا بد أن يعرف المجلس العسكري أن الوضع في مصر لم يعد يصلح لأن يسوسه «العسكر» ليس لعيب فيهم أو تشكيك في قدرتهم ولكن لأنهم لا يجيدون لعبة السياسة ولا يعرفون أوراقها وكل ما يجيدونه هو العسكرية ولا شيء غير العسكرية، ولا يعترفون سوى بإطاعة الأوامر وتنفيذها، وليس في مقدور أحد أن ينتقد تصرفاتهم أو يرفض تنفيذ أوامره، وهذا الأمر لا يصلح في السياسة لأن السياسة تتطلب المرونة وتسعم بالرأي والرأي الآخر. إن ما يحيط بنا من مخاطر، من عدو في الشمال يهدد كل

يوم بدخول سيناء بحجة أن مصر لم تعد قادرة على ضبط حدودها مع إسرائيل ومخالات في الجنوب تريد السيطرة على منابع النيل وجرمان مصر من نصيبها في مياهه وما يحدث في الغرب من تهريب سلاح من ليبيا إلى مصر، كل هذا يجب أن يضع المجلس العسكري أمام مسؤولياته الحقيقية وأن يترك السياسة لأهلها ويسلم الحكم بأقصى سرعة لإدارة مدنية ويعود لحماية حدود مصر المهددة من كل جانب.

أما الحديث عن انقلاب عسكري كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعد له قبل ثورة 25 يناير فهو حديث مفترى لا يرقى إلى درجة الصدق أو الجدية لأنه يدل دلالة قاطعة على أن من يروج له لا يفهم طبيعة المصريين ولا يقدر الحالة التي وصلوا إليها من الإحباط بسبب الحكم العسكري الذي ظل جاثما فوق صدورهم على مدى ستة عقود.

وإذا كان لدى المجلس العسكري بالفعل نية للقيام بانقلاب على مبارك قبل ثورة 25 يناير لمنعه من توريث الحكم لنجده جمال فقد قامت الثورة الشعبية في مصر وأطاحت بمبارك وجمال معا وهو ما لم يستطع المجلس العسكري أن يفعله. فلا بد من أن ننسب الأفعال لمن قام بها وليس لمن كان في نيته القيام بها، ولابد أن تنسب الثورة لشعب مصر العظيم وليس للمجلس العسكري. وليحذر أعضاء المجلس من الوقوع في هذا المأزق لأنه سيؤدي إلى انقلاب الثورة على رؤوسهم وساعتها سيحدث ما لا يحمد عقباه.